مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الجذور التاريخية لنزعة الانفصال الكردي
اسم الكاتب: أ.م.د. لمياء محسن الكناني، د. كفاح جمعة الساعدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7271
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 11:44 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الجذور التاريخية لنزعة الانفصال الكردي

أ.م.د.لمياء محسن الكناني (*)
د.كفاح جمعة الساعدي(**)

الملخص

في حزيران من العام ٢٠١٧ اعلن رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود برزاني عن النية في اجراء استفتاء لاستقلال الإقليم عن العراق ، وشهد هذا الإعلان ردود أفعال ومواقف كثيرة على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية . وان مجرد النية باجراء استفتاء الانفصال يعد مؤشر خطير يستدعي تحليله والكشف عن مايخفي ورائه من نيات الإقليم نحو الحكومة الاتحادية .

وحاولنا الوصول الى نتائج البحث من خلال طرح مجموعة تساؤلات هي : هل ان دوافع الانفصال نابعة من الذات الكردية الرافضة للاندماج مع غيرها من القوميات المتواجدة على ارض الوطن ام بسبب سياسات الحكومات المتعاقبة التي لم تستوعب المطالب الكردية وتقولبها في اطار الوطن الواحد، ام ان هناك دوافع خارجية تغذي نوازع الانفصال . وللاجابة على هذه التساؤلات قسمنا البحث الى محاور عدة وكالاتي :

المحور الأول : جذور النزعة الانفصالية الكردية

المحور الثاني : وضع الاكراد بعد حرب الخليج الأولى

(*)جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية.

(**)الجامعة المستنصرية /كلية الاداب.

المحور الثالث : طموحات الاكراد بعد عام ٢٠٠٣

المحور الرابع : أسباب ودواعي الاستفتاء

المحور الخامس: الموقف المحلي والاقليمي والدولي من الاستفتاء

The historical roots of Kurdish separatism

In June of 2017, the President of the Kurdistan Regional Government Massoud Barzani expressed the intention to hold a referendum on the independence of the territory from Iraq, and saw this announcement and many reactions and positions at various levels of local, regional and international. And that the mere intention to hold the referendum on secession is a dangerous indicator that requires analysis and revealing the hidden behind the intentions of the territory towards the federal government.

We tried to reach the results of the research by asking a set of questions: Is the motives of separation stem from the Kurdish self, refusing to integrate with other nationalities located on the homeland or because of the policies of successive governments that did not absorb the Kurdish demands and mold within the framework of one nation, Externalism fuels the separation. To answer these questions, we divided the research into a number of agency axes:

The first axis: the roots of Kurdish separatism

The second axis: the situation of the Kurds after the first Gulf War

Axis III: the aspirations of the Kurds after 2003

The fourth axis: reasons and reasons for the referendum

Fifth axis: the local, regional and international position of the referendum

المقدمة

في حزيران من العام ٢٠١٧ اعلن رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود برزاني عن النية في اجراء استفتاء لاستقلال الإقليم عن العراق ، وشهد هذا الإعلان ردود أفعال ومواقف كثيرة على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية . وان مجرد النية باجراء استفتاء الانفصال يعد مؤشر خطير يستدعي تحليله والكشف عن ما يخفي ورائه من نيات

الإقليم نحو الحكومة الاتحادية وماسبب نوايا الانفصال هل الخلل في الحكومة الاتحادية ، أم هي نزعة متاصلة في عمق النفس الكردية التي كانت ولازالت تهوى التمرد والانفراد بالذات .

والحقيقة ان محاولة الانفصال هذه لم تكن الأولى في تاريخ الاكراد بل سبقتها محاولات عدة ، ولخطورة هذه النزعة وما قد تعكسه من اثار سلبية على وحدة العراق ، لذا سنحاول تسليط الضوء على جذور هذه النزعة ومحاولة الوقوف على أسبابها .

ان نزعة الانفصال لم تكن وليدة السنوات القليلة الماضية بل لها جذور تاريخية عميقة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، اذ كان الاكراد دوماً مصدرا لقلق الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق بسبب كثرة التمردات التي كانوا يقومون بها للمطالبة بمنحهم الإدارة الذاتية لشؤونهم او الاستقلال ، لذا ليس من الغريب او المفاجئ قيام الإقليم بأستفتاء الانفصال، الا إن الغريب هو التوقيت الذي جاء به الانفصال فقد جاء في وقت كان الوضع العراقي عامة يعيش اوضاعاً حرجة في مواجهة الهجمة الإرهابية الشرسة ، وهو بحاجة الى دعم داخلي قوي ليتمكن من مواجهة هذه الهجمة ، والاغرب هو موقف بعض الدول العربية الداعم للاستفتاء.

السؤال الذي يطرح هنا هو : هل ان دوافع الانفصال نابعة من الذات الكردية الرافضة للاندماج مع غيرها من القوميات المتواجدة على ارض الوطن ام بسبب سياسات الحكومات المتعاقبة التي لم تستوعب المطالب الكردية وتقولبها في اطار الوطن الواحد، ام ان هناك دوافع خارجية تغذي نوازع الانفصال .

اولاً :- جذور النزعة الانفصالية الكردية

يتوزع الاكراد بين أربع دول هي بحسب أعدادهم تركيا، إيران، العراق، سورية. ولم تتوقف محاولات الاكراد لتأسيس دولة منذ القدم وحتى اليوم ، وقد حفظ لنا التاريخ شواهد كثيرة على ظهور امارات كردية في مختلف المناطق التي يتواجدون فيها منذ القرن التاسع عشر ، وفي عهد الدولة العثمانية كان السلطان العثماني يمنح ولاة بغداد حق تعيين وعزل الحكام للامارات الكردية وعموما كان ولاة بغداد يتركون امر إدارة شؤون تلك الامارات الى شيوخها

لذا ظلت السيادة العثمانية ضعيفة في الامارات الكردية آنذاك ، الامر الذي سمح المجال لقيام عدد من التمردات والثورات الداخلية في الامارات الكردية والعربية على السواء ، مما دفع الحكام أحياناً الى ضرب العرب بالاكراد واحياناً الاكراد بالعرب وحتى بعضهم ببعض أحيانا أخرى ، مستغلين حالة التناحر والتنافس التي كانت سائدة بين القبائل والعشائر الكردية انذاك وهذا الامر لم يسمح بقيام امارة قوية مسيطرة على عموم كردستان على الرغم من ظهور عدد من الامارات الكردية التي حكمت مناطق مختلفة من كردستان[١]، كما كان للتنافس بين العشائر والقبائل الكردية اثر كبير في القضاء على عدد من الامارات الكردية التي ظهرت في ذلك الوقت[٢].

ظهرت المسألة القومية التركية بشكل واضح اثناء حكم حزب الاتحاد والترقي ، في أواخر العهد العثماني وتحديد في المدة (١٩٠٨-١٩٢٠) ، وبرزت بشكل جلي بعد الحرب العالمية الأولى لاسيما بعد وصول القوات البريطانية الى العراق وفرض الانتداب عليه ، فقد ظهرت محاولات لاقامة حكم مستقل عن السلطة المركزية[٣] ، ولعل أبرزها في العصر الحديث كانت حركة الشيخ محمود برزنجي عام ١٩١٨ ضد الإنكليز، الذي تم تعيينه في الأول من تشرين الثاني ١٩١٨ حكمداراً على محافظة السليمانية . وسعى الاكراد بقيادة الشيخ محمود الى إقامة دولة مستقلة ، وقدم الشيخ محمود للمندوب السامي آنذاك ارنولد ويلسون وثيقة وقع عليها أربعون زعيما كرديا عبروا فيها عن رغبتهم في دعم بريطانيا لطموحات الاكراد في الاستقلال، الا ان خطط بريطانيا لادارة البلاد كانت لاتتوافق مع تطلعات الاكراد لذا سعت الى تقليص نفوذ الشيخ محمود ، واحكام سيطرتها على المناطق الواقعة ضمن إدارة الحكم الذاتي للاكراد مما ولد استياء جماهيري واسع ، فقرر الشيخ محمود في أيار ١٩١٩ القيام بهجوم مسلح على مقر الضابط السياسي البريطاني في السليمانية وتمكن من اعتقاله وإعلان استقلال كردستان الجنوبية وسرعان ما انتشرت الانتفاضة في مناطق مختلفة من السليمانية . الا ان الامر لم يستمر طويلا اذ تم اعتقال الشيخ محمود في حزيران من العام ذاته [٤].

ان الاحداث التي تلت الحرب العالمية الأولى كان لها اثر كبير على طموحات الاكراد فقد تم عقد معاهدة سيفر في عام ١٩٢٠ التي تضمنت وعداً بمنح الحكم الذاتي لغير الاتراك لمدة سنة يعقبها استفتاء شعبي يقرر الانفصال عن تركيا واقامة دولة كردية تضم اكراد ولاية الموصل الا ان هذه الوعود لم تتحقق لاسباب منها الطمع البريطاني بنفط الموصل ، ورفض كمال اتاتورك قيام دولة كردية(٥).

وفي مؤتمر لوزان في عام 1923 تم استبعاد قضية ولاية الموصل المتنازع عليها من منهاج المؤتمر، وتم اعطاء مهلة تسعة اشهر للمفاوضات الثنائية وفي حالة عدم التوصل لحل ترفع الى عصبة الامم للتحكيم(٦).

وفي عام ١٩٢٩ تقدم ستة من اعضاء مجلس النواب العراقي بعريضة الى رئيس الوزراء العراقي يشكون فيها الحكومة كونها لاتسير على توصيات عصبة الامم وطالبوا فيها بتاليف وحدة ادارية كردية تشمل الوية كركوك والسليمانية واربيل ولواء رابع يتالف من الاقضية الكردية في لواء الموصل ويديرهذه الوحدة مفتش كردي عام يكون همزة وصل بين هذه الوحدة والحكومة المركزية في بغداد،. وكان رد المندوب السامي البريطاني بالاتفاق مع الحكومة العراقية برفض المطالب تلك كونها تساعد على احياء الميول الانفصالية في المنطقة(٧).

وفي ثلاثينيات القرن الماضي قاد البارزانيون أيضا الحركات الكردية فقادها احمد البارزاني الذي رفع طلباً الى عصبة الأمم طالب فيه منح الاكراد الحكم الذاتي ، وبعد فشل حركته اعدم على يد القوات التركية في عام ١٩٣٢ ،. وكانت الحركة الأبرز هي تلك التي بدأها (مصطفى البارزاني) عام ١٩٤٣،فقد كان لاندلا ع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩–١٩٤٥ ومارافقها من ازمات سياسية واقتصادية وفكرية وعودة السيطرة البريطانية على العراق بعد احداث مايس ١٩٤١ ، اثر كبير على اكراد العراق عندما طالب الملا مصطفى البارزاني ابان مايعرف بالحركة البارزانية الثانية ١٩٤٢–١٩٤٥ وبالتحديد عام ١٩٤٤ بتشكيل ولاية كردية او كردستان تمتد حدودها الادارية لتشمل الوية كركوك والسليمانية واربيل واقضية

الموصل الكردية وهي زاخو ودهوك وعقرة والشيخان وسنجار وقضائي خانقين ومندلي من لواء ديالى)[٨]، وحدثت مواجهات عسكرية عدة بين القوات الكردية والجيش العراقي تخللها هجمات كردية على مخافر للشرطة واحتلالها او محاصرتها . وبالمقابل قررت الحكومة العراقية في الثامن من اب ١٩٤٥احتلال المناطق التي تنشط فيها القوات التركية مثل الزيبار وبارزان من اجل إعادة الامن والنظام الى المنطقة .وفي التاسع عشر من الشهر ذاته أعلنت الحكومة الإدارة العرفية في لواء الموصل واربيل والمناطق الكردية في قضاء الزيبار والمناطق المجاورة وخولت القائد العسكري كافة الصلاحيات التي يتطلبها الموقف والظروف. ومع تقدم الجيش العراقي في كردستان بمساعدة الطيران البريطاني تمكن من السيطرة على مناطق سيطرة الاكراد ، وفي أواخر شهر أيلول ادرك مصطفى البارزاني ان الاستمرار في المواجهة غير ممكن لذا بدا بالانسحاب نحو الحدود الإيرانية واحتل الجيش قرية بارزان ومنطقة شروان مازنة[٩] وبعد فشل الحركة لجأ الى ايران وتعاون مع قاضي مُحَمَّد في ثورة مهاباد التي توجت بإعلان جمهورية مهاباد التي لم تستمر طويلاً ، وقامت القوات الإيرانية بالقضاء عليها ، فلجأ مصطفى البارزاني واصحابه الى الاتحاد السوفياتي آنذاك حتى عام ١٩٥٨[١٠].

بعد قيام ثورة ١٤ تموز في عام ١٩٥٨ ضمن الدستور الجديد الحريات للمواطنين كافة بما فيهم الاكراد وسمح عبد الكريم قاسم الزعيم آنذاك بعودة مصطفى البارزاني الى العراق وتم فتح صفحة جديدة في علاقة الحكومة بالاكراد ، الاان هذا الازدهار الكردي لم طويلاً اذا سرعان مابدا عبد الكريم قاسم بملاحقة الأحزاب التي انتقدت اداراته للبلاد، ومنها الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يقوده مصطفى البارزاني لاسيما بعد ان اتهم الحزب عبد الكريم قاسم بالمماطلة والتسويف في تحقيق الوعود التي قطعها للاكراد بمنحهم الحكم الذاتي، وتضييق الخناق عليهم بتعطيل الكثير من الصحف والمجلات الكردية وحرمان المناطق الكردية من حصصها العادلة من العوائد الحكومية ، وتجاهل الكثير من المطالب الكردية. ولجأ عبد الكريم الى ضرب الاكراد البارزانيين بالعشائر الكردية الأخرى المناوئة لهم ، وإزاء توتر العلاقات بين البارزانيين والحكومة أعاد مصطفى البارزاني اشعال الثورة في عام **1961**

وحدثت مواجهات عدة بين الحكومة والاكراد واستمرت طوال عهد عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف[١١]. وتُوّجت في النهاية بعقد اتفاق (الحكم الذاتي للكُرد) بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مصطفى البارزاني والحكومة العراقية في الحادي عشر من آذار ١٩٧٠ إلا أنّ الخلافات بين كرد العراق وحكومة بغداد لم تتوقف[١٢]، وخصوصاً بعد تعديل السلطات العراقية لإتفاق الحكم الذاتي وإضافة حق الرئيس العراقي حل المجلس المحلي لإقليم كردستان كما لم تتوقف معها الخلافات بين طهران وبغداد نتيجة لدعم شاه ايران ثورة الكرد المسلحة. وأدّت المباحثات بين الحكومة العراقية والإيرانية آنذاك حول الموضوع إلى توقيع "اتفاقية الجزائر" الشهيرة في ٦-٣-١٩٧٦، والتي وقّعها عن الحكومة العراقية نائب الرئيس آنذاك صدام حسين، وعن الحكومة الإيرانية شاه إيران محمّد رضا بهلوي، ونصت على تخلي العراق عن نصف شط العرب وأراضٍ أخرى لصالح إيران مقابل وقف الدعم الإيراني لكُرد العراق[١٣].

ثانياً: وضع الاكراد بعد حرب الخليج الأولى

بعد حرب الخليج الأولى فرضت الولايات المتحدة حظراً للطيران على مناطق شمال العراق وتم تنفيذ الحظر بموجب القرار ذي الرقم ٦٨٨ الذي أصدره مجلس الامن في الخامس من نيسان ١٩٩١ والذي منح الفرصة لابعاد الجيش العراقي، وسيطرة البيشمركة على معظم المناطق الكردية في العراق ، وشكل ذلك البداية لتأسيس الحكم الذاتي في الشمال[١٤] .

وفي عام ١٩٩٢ شكل إقليم كردستان العراق أول برلمان منتخب بشكل ديموقراطي[١٥]. إلا أنّ هذه الأجواء لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما حدثت خلافات وانقسامات داخلية بين الحزبين الرئيسين الحزب الديمقراطي الكردستاني (بقيادة مسعود البارزاني) وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني (بقيادة جلال الطالباني)، وتطورت الخلافات إلى صدامات مسلحة امتدت بين عامي (١٩٩٤-١٩٩٨)، أدت إلى مقتل الآلاف من الطرفين، وتوقف القتال بينهما

بوساطة أمريكية بعد التوقيع على اتفاقية (واشنطن) بحضور وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك مادلين أولبرايت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨(١٦).

لم تنجح الاتفاقية سوى في وقف الاقتتال بين الطرفين، بينما ترسّخ الانقسام الداخلي، فأصبحت السليمانية وحلبجة والمناطق المحيطة بها منطقة خضراء (نسبة إلى اللون الأخضر الطاغي على شعار حزب الاتحاد الوطني الكردستاني) وأربيل ودهوك والمناطقة المحيطة بها منطقة صفراء (نسبة إلى اللون الأصفر الطاغي على شعار الحزب الديمقراطي الكردستاني). وترسخ هذا الانقسام شعبياً أيضاً، وتحول إلى نوع من الكراهية المتبادلة بين الطرفين.

ثالثاً: طموحات الاكراد بعد عام ٢٠٠٣

بعد الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ ساهم الاحتلال الأمريكي في تعزيز فكرة الدولة لدى الاكراد واستطاع الإقليم انتزاع الاعتراف بقواته وإقليمه من البرلمان العراقي على أساس التوافقات السياسية التي حدثت انذاك، وحصلوا على مكاسب عدة [١٧]، وتم تخصيص نسبة (١٧%) من ميزانية الدولة للإقليم .

في الثاني عشر من حزيران عام ٢٠٠٥ استلم مسعود البارزاني منصب رئاسة إقليم كردستان العراق بشكل رسمي، وأعيد انتخابه في الخامس والعشرين من تموز عام ٢٠٠٩ بنسبة ٧٠% من الأصوات، ومع أنّ المدة القانونية لمنصب الرئاسة (وهي دورتان رئاسيتان، مدة كل واحدة منها ٤ سنوات) قد انتهت عام ٢٠١٣، فإنّ مسعود البارزاني ما زال منصبه، وقد تم التمديد فترته الرئاسية لمدة سنتين عن طريق البرلمان، وبعد انتهاء فترة التمديد في التاسع عشر من أيلول ٢٠١٥/٨/١٩ تم تقديم مشروع من طرف الحزب الديمقراطي الكردستاني للتمديد له لمدة سنتين اضافيتين، إلا أنّ الأحزاب الأخرى لم تقبل بذلك، وتسبب الخلاف بتعطيل البرلمان منذ عام ٢٠١٥ وحتى تاريخ الخامس عشر من أيلول عام ٢٠١٧، حين عُقدت أول جلسة للبرلمان بعد سنتين من تعطيله.

منذ عام ٢٠١٤ أعلن رئيس إقليم كردستان العراق (مسعود البارزاني) عن عزمه إجراء استفتاء شعبي (غير ملزم) حول استقلال إقليم كردستان، أو البقاء ضمن الدولة

العراقية، إلا أنّ دخول تنظيم (داعش) للموصل حال دون ذلك. وفي عام ٢٠١٧ أعاد الحديث مرة أخرى وبجدية أكثر عن هذا الموضوع .وفي ٢٠١٧/٦/٧ أعلن مسعود البارزاني رسمياً عن توقيت الاستفتاء في ٢٠١٧/٩/٢٥، وهو تاريخ رمزي مرتبط بثورة أيلول التي أعلنها والده (مصطفى البارزاني) عام ١٩٦١ ضد النظام العراقي آنذاك.

وكانت المناطق الكردية قد شهدت استفتاء سابقاً غير رسمي في كانون الثاني من العام ٢٠٠٥، وتجاوزت نسبة المصوتين للاستقلال فيه 98.9%، كما قامت جامعة دهوك برعاية منظمة أمريكية بإجراء استطلاع للرأي شبيه بالاستفتاء نهاية عام ٢٠١٦ وكانت نسبة الراغبين بالاستقلال ٨٤.%

من طرفه قام رئيس الإقليم مسعود البارزاني بعدة خطوات لتهدئة الوضع الداخلي وحشد الدعم السياسي والجماهيري للاستفتاء ومنها إعلانه أنّه لن يترشح لولاية رئاسية جديدة، وذلك أثناء مقابلة مع صحيفة عكاظ السعودية وأعاد هذا الموقف أكثر من مرة بعد ذلك، وكذلك محاولات عديدة لتفعيل البرلمان، والتي انتهت بالاتفاق على عقد الجلسة الأولى للبرلمان المعطّل منذ ٢٠١٥ في الرابع عشر من أيلول عام ٢٠١٧ .

إلا أنّ الأحزاب المعارضة نظرت بعين الارتياب لهذه الإجراءات، وكانت تخشى أن تكون محاولات التفافية للحصول على دعم شعبي للاستفتاء. ولذا لم تشارك كل من حركة التغيير/كوران، والجماعة الاسلامية في جلسة البرلمان التي عقدت بعد عامين من التعطيل، وصوت البرلمان في هذه الجلسة على قرار إجراء الاستفتاء في موعده .

رابعاً: أسباب ودواعي الاستفتاء

كانت هناك العديد من الأسباب وراء رغبة إقليم كردستان العراق إجراء استفتاء حول الاستقلال في مثل ذلك التوقيت، وأهمها:

١. ان المكاسب التي حصل عليها الإقليم بعد منذ عام ١٩٩٢ وحتى بعد إقرار الدستور عام ٢٠٠٥ اعطته صلاحيات واسعة الا ان الإقليم كان لايزال يشعر ان

سيادته محدودة او ناقصة وان الانفصال سيكمل النقص الذي يشعر به الإقليم[١٨].

٢. استخدام الانفصال كورقة ضغط لاستغلال الاوضاع التي تمر بها منطقة الشرق الاوسط عموماً والعراق خصوصاً بعد ظهور تنظيم داعش والحصول على مكاسب من هذه الأوضاع، وأهمها الاحتفاظ بالمناطق التي سيطرت عليها خلال الحرب ضد تنظيم داعش وأبرزها ضم المناطق المتنازع عليها لإقليم كردستان العراق، والاعتراف بحق الإقليم في بيع النفط دون الرجوع لحكومة المركز.

٣. جس نبض الحكومة الاتحادية وتحديد ردة الفعل المحلية والإقليمية والدولية حول موضوع الاستقلال ، والتصرف حسب رد فعل الأطراف المذكورة ، لاسيما وان موضوع الانفصال ليس بالجديد على الاكراد.

٤. محاولة رئيس الإقليم مسعود البارزاني تعبئة الرأي العام الكردي وابعاد انظاره عن العجز الكبير الذي تعاني منه حكومة الإقليم ، واحتكار السلطة من قبله وانصاره ، فضلاً عن التغطية على الفساد الذي استشرى بشركات النفط والمقاولات[١٩] .

خامساً: الموقف المحلي من الاستفتاء

١. حكومة بغداد :كان موقف حكومة بغداد واضحاً منذ البداية اذ أنها عارضت اية خطوة لاتكون مستندة الى الدستور وبما ان نظام الحكم الذي اقره الدستور هو نظام ديمقراطي اتحادي لذا لايمكن التصرف في مستقبل البلاد من قبل طرف محدد بمعزل عن الأطراف الأخرى ، وعلى اثر إصرار مسعود برزاني على اجراء الاستفتاء تقدم رئيس الوزراء حيدر العبادي بطلب الى المحكمة الاتحادية العليا لاصدار أمر حول عدم دستورية قرار الاستفتاء فأصدرت المحكمة امراً بأيقاف إجراءات الاستفتاء لحين حسم الدعاوى المقامة ضده ، كما تقدم بعض النواب والسياسيين العراقيين بطلبات مماثلة .

ومع عدم امتثال البارزاني لمطالبات حكومة بغداد بإلغاء الاستفتاء وتجميد نتائجه طالبت الإقليم باخلاء المناطق المتنازع عليهاخلال ٤٨ ساعة وتسليم جميع المنافذ الحدودية بضمنها المطارات الى سلطة الحكومة الاتحادية باعتبار المنافذ تابعة للحكومة الاتحادية والنفط هو ملك لكل الشعب العراقي ، وقامت القوات العراقية بالتحرك صوب المناطق المتنازع عليها وتمكنت من فرض سيطرتها عليها بشكل شبه كامل [٢٠] ودعت جميع دول العالم الى التعامل معها حصراً في ملفات المنافذ والنفط ، وأكدت ان نتائج الاستفتاء غير ملزمة لبغداد ولن تتعامل معها ، وشكل ذلك ضربة قاصمة لطموحات البارزاني .

٢. موقف الإكراد

انقسمت المجموعات السياسية في الإقليم بين مؤيد للاستفتاء وبين مطالب بتأجيله حتى تتهيأ الظروف، إلا أنّ الغالبية أيدته، بينما اقتصرت المعارضة على (حركة التغيير/كوران) و(الجماعة الإسلامية .وتتهم حركة كوران الحزب الديمقراطي الكردستاني باستغلال الاستفتاء للتغطية على مشاكل وأزمات الإقليم، واستغلال الاستفتاء لمصالح حزبية .

ورغم عدم رغبة حزب العمال الكردستاني في تحقيق أي مكاسب للحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيسه مسعود البارزاني، أما حزب الشعوب الديمقراطي التركي، والذي يعدّ الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني، فقد أعلن أكثر من مرة أنّه يؤيّد الاستفتاء وسيفعل ما بوسعه لإنجاحه، ويؤيد ما سيُقرّره سكان الإقليم.

أما اكراد سوريا فقد ايد معظمهم الاستفتاء، وعدّوه فرصة تاريخية، وخاصة أنصار المجلس الوطني الكردي، الذين نظموا تجمعات جماهيرية كبيرة في سورية وأوروبا. وتُظهر متابعة وسائل إعلام الأحزاب الكردية السورية المقربة من إقليم كردستان مدى دعمهم للاستفتاء، فبعد إعلان موعد الاستفتاء أصبحت المواد والأخبار التي تنشر على مواقعهم أكثر من تلك التي تُنشر عن كرد سورية (موقع يكيتي ميديا مثالاً)

اما الإدارةُ الكردية الذاتية في سورية ممثلة بحزب الاتحاد الديمقراطي فلم تبد أي موقف رافضٍ للاستفتاء غير أنّ وسائل الإعلام المقربة من الحزب روّجت لفكرة أنّ الحزب

الديمقراطي الكردستاني يُحاول التغطية على مشاكله الداخلية بموضوع الاستفتاء، كما قامت قوى الأمن التابع للإدارة الذاتية باعتقال عدد من مناصري المجلس الوطني الكردي عشية احتفالهم دعماً للاستفتاء.

سادساً: الموقف الإقليمي

١. تركيا : عدت تركيا ان الاستفتاء هو خطأ فادح يهدد وحدة وسلامة العراق ، وعلى الرغم من ان تركيا لها علاقات جيدة مع الاقليم الا انها تعارض بشدة اعلان دولة كردية سواء على أراضيها او على أراضي مجاورة لها وتعتقد ان قضية الاكراد ليست عراقية فحسب لان نسبة كبيرة من الاكراد تقيم في تركيا(٢١)، فعندما حاول اكراد سوريا ربط المناطق الكردية مع بعضها عند تحريرها من داعش زجت تركيا بقواتها في شمال سوريا في عملية عسكرية من اجل طرد تنظيم داعش ومنع قيام وحدة كردية هناك .

أن دافع تركيا هو خشيتها من قيام اكراد تركيا بالاستقلال والانضمام الى الدولة الكردية المزمع اقامتها في شمال العراق. لذا حاولت جاهدة احباط محاولة انفصال الإقليم ، من خلال اجراء مناورات مشتركة مع القوات العراقية بالقرب من الحدود ، والاتفاق مع اطراف سياسية داخل العراق من اجل احباط الاستفتاء(٢٢) .

٢. ايران :كان الرفض الإيراني لاستقلال إقليم كردستان هو الأشد إذ أن ايران لها تاريخ مع نزعة الانفصال الكردي اذ ان جمهورية كردية نشأت في ايران وهي جمهورية مهاباد في عام ١٩٤٦ ، ولم تدم سوى احد عشر شهرا فقط . وتلتها محاولات أخرى لم يكتب لها النجاح (٢٣) استقلال إقليم كردستان سيكون ملهماً لكُرد إيران، ومشجعاً لهم على المطالبة باستحقاقات مماثلة عاجلاً أم آجلاً. ولذا فإنّ من المتوقع أن تقوم إيران عبر حكومة بغداد بممارسة الضغط العسكري لخلق أزمات أمنية للإقليم، كما يمكن أن تقوم بإغلاق المعابر الحدودية مع الإقليم، وبالتالي خلق أزمة في المناطق التي تعتمد على البضاعة الإيرانية(٢٤).

٣.الدول العربية

دعت جامعة الدول العربية من طرفها إلى الحفاظ على وحدة العراق، وقام الأمين العام لجامعة الدول العربية بزيارة لإقليم كردستان العراق بغرض اقناع حكومة الإقليم بالعدول عن قرار الاستفتاء ويعتقد أن السعودية والإمارات هما الأكثر ميلاً لدعم استقلال كردستان، نتيجة لخلافاتهم مع تركيا وإيران، وحتى مع حكومة بغداد.على الرغم من دعوات السعودية للحفاظ على وحدة العراق [٢٥].

سابعاً: الموقف الدولي

طالبت معظم الدول المهتمة بالمنطقة بتأجيل الاستفتاء إلى ما بعد القضاء على تنظيم الدولة وإعادة الإعمار، وأبدوا مواقفهم الداعمة لبقاء عراق موحد، ودعوا إلى استمرار التفاوض بين أربيل وبغداد للتوصل لاتفاق مشترك حول موضوع الاستفتاء. وقد صدر مثل هذا الموقف من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا وألمانيا.ودعمت روسيا وحدة الأراضي العرااقية الا انها رفضت التعليق على مسألة الاعتراف من عدمه .

على الرغم من ان هناك تايد خفي من قبل الولايات المتحدة للاستقلال الكردي كما ذكر مرصد مركز الدراسات الامريكية العربية وها التاييد يأتي في اطار نظرية الشرق الأوسط الجديد التي بدات الولايات المتحدة بتنفيذها بعد احتلال العراق ، كما أوردت صحيفة النيويورك تايمز ذات الراي[٢٦]. كما عد المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى العراق يان كوبيتش، الاستفتاء على استقلال بأنه غير شرعي فيما أكد ضرورة تسوية الخلافات بين بغداد وأربيل عبر الحوار والمفاوضات واعلنت بعثة الاتحاد الاوربي لدى العراق عن موقفها من استفتاء اقليم كردستان، وحثت الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على مواصلة التعاون. وقال الاتحاد في بيان له إنه يكرر دعمه الثابت لوحدة العراق وسيادته ووحدة أراضيه ، مشيرا الى ان العمل الأحادي، مثل الاستفتاء ، يتناقض مع الحوار البناء المطلوب الآن في إطار معايير الدستور العراقي[٢٧].

شكّل الموقف الاسرائيلي الداعم للاستفتاء ولإقامة (دولة كردستان) استثناءً ملفتاً، فرغم عدم وجود علاقات دبلوماسية رفيعة بين إقليم كردستان واسرائيل فقد أظهرها موقفها إعلامياً على أنها حليف كبير للاكراد .وهذا الامر يتضح اذا علمنا ان نتينياهو في عام ٢٠٠٥ تحدث عن ضرورة احياء خط البترول الذي يربط بين كركوك والموصل ويمر بسوريا نحو البحر الأبيض المتوسط من اجل إعادة رسم خرائط جديدة للطاقة تخدم الكيان الصهيوني .ويعود الموقف الاسرائيلي الداعم لاستقلال كردستان إلى عام ٢٠١٤ عندما طرح مسعود البارزاني موضوع الاستفتاء لأول مرة، حيث قال رئيس الوزراء نتنياهو: "يجب علينا أن ندعم طموح الكُرد للاستقلال، إنهم يستحقون ذلك .

الموقف الاسرائيلي جاء في محاولة لفك العزلة الإقليمية التي تعيشها وكسب حلفاء في الشرق الأوسط، وكذلك الاستفادة من ثروات الإقليم لاسيماالنفطية، والتي قد تشتريها اسرائيل بأسعار أقل من السوق العالمية بسبب حاجة الإقليم لبيع انتاجه، وقد سبقت أن اشترت اسرائيل شحنة نفط من نفط إقليم كردستان بلغت (١٩) مليون برميل . كما التأييد الإسرائيلي للاستفتاء جاء لكسب الجماهير الكردية عاطفياً، وتهيئة الأوضاع لفتح علاقات مستقبلية، وتجاوز احتمال المعارضة المستقبلية للعلاقات معها . ويعتقد بعض المطلعين أن إسرائيل همها الأول هو النفط وتتطلع مستقبلاً الى ربط الاقليم بها من خلال تمرير خط أنبوب نفط كركوك عبر المناطق الكردية في سورية وصولاً الى البحر المتوسط، مما يعني عملياً القضاء على ميناء جيهان التركي. وربما يكون التخوف التركي من هذا الاحتمال أحد أسباب تدخلها عسكرياً في سورية من خلال عملية درع الفرات[٢٨].

اما الامارات العربية المتحدة فهي الأخرى دعمت الانفصال من خلال تعهدها لأربيل بتمويل مشروع الاستفتاء [٢٩].، وكان هناك دور كبير للقنصل الإماراتي في أربيل (رشيد المنصوري)، فضلاً عن السفير في بغداد (حسن الشحي)، اللذان قادا حراكاً كبيراً لدعم رئيس الاقليم (مسعود البارزاني)، وعائلته منذ اعوام[٣٠].

كما وقعت أربيل مذكرة تفاهم مع رئيس مركز الإمارات للسياسات (ابتسام الكتبي)، للمساعدة في اجراء وتنظيم عملية استفتاء الانفصال، واعلن مسؤولي الامارات انهم مع تطلعات اكراد المنطقة لإقامة دولة خاصة بهم، جاء هذا بعد اشتداد الازمة بين قطر ودول الخليج الاخرى وموقف تركيا المساند لقطر، لهذا فان بعض دول الخليج ارادت فرض امر واقع في المنطقة لمجابهة التحديات التركية والايرانية لها بخلق دولة كردية تكون راس حربة ضد الدولتين، فدعم الامارات مشروع انفصال اقليم كردستان عن العراق، هو لتقسيم العراق، ومناكفة تركيا قدر الإمكان، وكذلك إيران، على اعتبار أن أنقرة تعتبر أن دولة كردية مستقلة على حدودها خط أحمر ممنوع بالكامل، وهو موقف لا تبدو طهران بعيدة عنه أيضاً، فالخلافات التركية الخليجية في ازمة قطر هو الاخر احد اسباب دعم الامارات لانفصال الاقليم، فهي تريد من وراء هذه المحاولة لبناء قواعد عسكرية لها، للضغط على تركيا التي انشات قاعدة عسكرية في قطر، وازعاج تركيا بإقامة دولة كردية على حدودها الجنوبية لإثارة الاكراد ضدها، وهذا موجه ايضا الى ايران وسوريا التي تضم عدد ليس قليل من الاكراد على اراضيها(٣١) .

الخاتمة

ان هذ الوريقات كانت فيض من غيض يحكي تاريخ الاكراد وطموحاتهم اللامتناهية في الانفصال، فعلى مر الزمن لم تستطع الحكومات المتعاقبة جعل الاكراد يشعرون بانهم جزء اصيل من هذا الوطن، لذا كان حلم الانفصال مرافقاً لهم، حتى وان كانت هناك بعض المحاولات الجدية لجعلهم شريك فاعل في الحياة السياسية، كما حدث بعد عام ٢٠٠٣، فقد ظل الغالبية العظمى مندفعين وراء حلم الانفصال بسبب ان الذات الكردية اثبتت على مر تاريخها انها ترفض الاندماج مع القوميات الأخرى وكان هناك تعصب قوي للقومية الكردية ، فضلاً عن ان هناك قوى خارجية تغذي وتشجيع نوازع الانفصال، كما لاحظنا في موقف إسرائيل وبعض الدول العربية . وعلى الرغم من ان هناك بعض الاكراد يرفضون

فكرة الانفصال الا ان هؤلاء يشكلون نسبة صغيرة ، والغالبية العظمى تُأّيد الانفصال ، وهذا مالمسناه في الاستفتاء الأخير .

ان استفتاء الانفصال يعد مؤشر خطير حول مدى جدية الاكراد في الالتزام بالدستور العراقي والحكومة الاتحادية ، وان الاكراد كانوا ولازال يشعرون بعدم الاطمئنان حول مستقبلهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في ظل حكومة مشتركة لذا سعوا منذ مدة طويلة الى الحصول على اكبر قدر من المكاسب ولا يتوقفون عندها بل في كل مرة يرفعون سقف مطالبهم لكي لايضطرون الى خسارة أي مكسب حصلوا عليه تحت أي ظرف. فهم لم يكتفوا بحدود الإقليم الجغرافية التي اقرها لهم الدستور بل استغلت حكومة البارزاني حالة الضعف التي كان يمر بها العراق في ذروة المواجهة مع داعش وبسطت سيطرتها عل مناطق متنازع عليها وحاولت بكل وسيلة الحصول على إقرار من الحكومة الاتحادية بسيطرتها عليها .

وعلى الرغم من ان الواقع يحكي استحالة قيام دولة كردية لرفض دول جوارها لها وانعدام الجدوى الجغرافية وبالتالي الجدوى الاقتصادية لها فأننا نعتقد ان مطالب الانفصال لن تتوقف مستقبلاً بل ستواصل حكومة الإقليم سعيها الى تحقيق حلمها كلما سنحت لها الفرصة ، ولوكان ذلك على حساب العراق الواحد.

---

(1) عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨، ص١٠-١٢.

(2) مُحَّد أمين زكي ، تاريخ الكرد وكردستان من اقدم العصور التاريخية حتى الان ، القسم الأول ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد، ٢٠٠٥ ، ص ٢٨٤ .

(3) عماد يوسف قدورة ، التأثير الإقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق دراسة حالة ١٩٧٢-١٩٧٥، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، الدوحة، د.ت ،ص٤ .

(4) جليلي جليل وآخرون ، الحركة الكردية في العصر الحديث ، ترجمة د. عبدي حاجي ، دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، بيروت ،١٩٩٢، ص ١٢٠-١٢٢.

(٥) سي جي ادموندز ، كرد وترك وعرب .سياسة ورحلات وبحوث عن الشمال الشرقي من العراق ١٩١٩ – ١٩٢٥م ، ترجمة جرجيس فتح الله ، دار العروبة للنشر والتوزيع ، بغداد ،١٩٧١، ص٢٢٨ .

(٦) حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ، القاهرة ، ١٩٩٢، ص٦٢.

(٧) ستيفن هيمسلي لونكريك (العراق الحديث من سنة ١٩٠٠——١٩٥٠) تاريخ سياسي واجتماعي واقتصادي ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ط١،دار الفجر للنشر والتوزيع ،بغداد ،١٩٨٨،ج١، ص٣١٦–٣١٧.

(٨) عبد الرزاق الحسني الحسني ، تاريخ الوزارات ،ج٦،ص ٢٩٠

(٩) حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص ١٨٣–١٨٦.

(١٠) عماد قدورة ، المصدر السابق ، ص٤.

(١١) حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص ١٩٨– ٢١٠.

(١٢) جليلي جليل واخرون ، المصدر السابق ، ص٢٤٣–٢٤٥.

(١٣) حامد محمود عيسى ، المصدر السابق، ص٦٢ ؛ أ.د. سعد ناجي جواد ، دراسات في المسألة الكردية ،الدار العربية للعلوم ، ط١، ٢٠٠٥ ، ص١٣٩.

(١٤) جاسم يونس الحريري ، الدور الخليجي في الملف الكردي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٦٥ ، ٣ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠١٧، ص٥٥.

(١٥) خيرة والي، تطور القضية الكردية واثرها على الامن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط (٢٠٠٣–٢٠١٦)، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة الجلفة ، ٢٠١٦، ص٥١.

(١٦) خالد عقلان ، الجذور التاريخية للقضية الكردي ، مجلة ملفات إقليمية ، المعهد المصري للدراسات ، إسطنبول ، ١٨ مايو ٢٠١٨ ، ص٢٧.

(١٧) خيرة والي،المصدر السابق ،ص ٥٣.

(١٨) المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، استفتاء إقليم كردستان :بين الإصرار الكرديب والمعارضة الإقليمية ، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي ، قطر ، سبتن\مبر ٢٠١٧، ص١ .

(١٩)علي بكر ، ايران وتركيا وتحديات قيام الدولة الكردية في شمال العراق ، مجلة الدراسات الإيرانية ، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية ، السنة الثالثة ، العدد الخامس ، ديسمبر ٢٠١٧، ص٨٥–٨٦.

(٢٠) علي بكر ، المصدر السابق ص٩٠.

(٢١) مُحَمَّد الحمامصي ، القضية الكردية بين حلم الدولة وحسابات النظام الدولي ، جريدة ايلاف الالكترونية ، الخميس ١٦ فبراير ٢٠١٧.

(٢٢)علي بكر ، المصدر السابق ، ص٩٦.

(٢٣) للتفاصيل ينظر: هوزان سليمان الدوسكي ، جمهورية كردستان :دراسة تاريخية سياسية ، دار سبيرنز للطباعة والنشر ، ط١، أربيل ، ٢٠٠٥،ص ٨١– ٢٨١.

(٢٤)أسباب القلق الإيراني من استفتاء اقليم كردستان www.almowaten.net

(٢٥) الكل يرفض استفتاء اقليم كردستان ماعدا هذه الدولة ، www.alkawther.com

(٢٦)أرم نيوز، دراسة أمريكية: مشروع الدولة الكردية يحظى بدعم خفي من البنتاغون،http//eremnews.com .

(٢٧)الكل يرفض انفصال كردستان ماعدا هذه الدولة العربية والكيان الصهيوني www.alkawthertv.com، الاثنين ١٨ سبتمبر ٢٠١٧.

(٢٨) خيرة والي، المصدر السابق، ص٦١–٦٢.

(٢٩)تحقيق يكشف دعم إسرائيل والامارات لانفال كردستان،لندن،٢٠١٨،الخليج اونلاين، http://cli.re/Lekrba

(٣٠) م.م.حمد جاسم مُحَّد ، دور الامارات في دعم الانفصال الكردي ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٨، wwwfcdrs.com

(٣١) المصدر نفسه .